

في ندوة علمية نظمتها الحركة الشعبية تحت شعار: «مشروع القانون الإطار مدخل أساسي لإصلاح منظومة التربية والتكوين»

الأخ أمزازي: تدريس المواد العلمية باللغة الأجنبية يضمن جودة التعليم ويحقق المساواة بين فئات الشعب المغربي

اعتماد تدريس المواد العلمية بالفرنسية مرده توفر المغرب على رأس مال بشري من الأساتذة المتمكنين من اللغة

الرباط/ صليحة بجراف



الخصائص المهول في المنظومة. وبعد أن أكد الوزير أن الحكومة لن تتراجع عن نظام التعاقد، أرفد، قائلا «إنه مستعد للحوار مع النقابات حول ملف الأساتذة المتعاقدين»، مضيفا أن الحكومة ستمنح المتعاقدين المزيد من الحقوق لأنهم هم من يرتقون بالمدرسة العمومية.

ودعا الوزير، الأساتذة المتعاقدين إلى مراعاة مصلحة التلاميذ، ويرجعوا أنفسهم ويفكروا في التلاميذ التي تضيع ساعات تدرسيهم. إلى ذلك، أجمعت باقي المداخلات، في الندوة التي أدارها الأخ حمو أوحلي عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية، على تقييد مبادرة الوزارة في اعتماد النوع اللغوي في تعليم أبناء المغاربة لاسيما المواد العلمية.

وتوقفت بعض المداخلات عند تجارب بعض أفراد عائلاتهم الذين وجدوا صعوبة في الاستمرار في التدريس باللغات الأجنبية في الجامعة لاسيما بعد أن قضوا سنوات في تعليم المواد العلمية من الابتدائي مروراً بالتعليم التأهيلي إلى الثانوي بالعربية، ميرزتين أهمية خيار اللغة الفرنسية في الانفتاح على المعرفة والعلوم الكونية في انتظار التأهيل وتوفير الظروف المناسبة لتدريس الإنجليزية.

الجلالة حتى يكون اختيار التكوين المهني عن قناعة، تحدث أيضا عن مجانية التعليم، قائلا: «الوثيقة التشريعية تحمي وتضمن مجانية التعليم طيلة مراحل التعليم الإلزامي من 4 سنوات إلى 16 سنة، والرسوم التي تحدث عنها مشروع القانون الإطار تتعلق برسوم التسجيل وليس رسوم التدریس».

وأوضح أن الأسر المعوزة ليست معنية بدفع الرسوم التي تدفعها حاليا، عكس المقترحة التي ستدفع ما قيمته 50 درهم كمصاريف التسجيل في بداية السنة الدراسية بالنسبة للتعليم التأهيلي والثانوي ورسوم التسجيل بالجامعة لن تتجاوز قيمتها 500 درهم في السنة، ستخصص من أجل تجويد الخدمة المقدمة للتلاميذ في المؤسسات التعليمية، حيث سيحدث صندوقا خاصا لتمويل إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وبخصوص وضعية الأساتذة المتعاقدين أكد وزير التربية الوطنية أن الصيغة الجديدة لتوظيف هؤلاء المدرسين بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية تعد خيارا لا يمكن التراجع عنه، مشيرا إلى أن «العقود التي وقعو عليها والتزموا باحترامها بملء إرادتهم لا تتيح لهم الإدماج في الوظيفة العمومية»، مبرزا أن الحكومة اعتمدت نظام التعاقد لتجاوز

تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، مرده توفر المغرب على رأس مال بشري من الأساتذة المتمكنين من اللغة الفرنسية، مقارنة مع أساتذة اللغة الإنجليزية، الذي لن يتوفر إلا بعد عشر سنوات على الأقل، مشيرا إلى أن شروط اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة ثانية للتدريس لم تنضج بعد.

وبعد أن اعتبر الأخ أمزازي، المشروع من أهم النصوص التشريعية، وأول قانون إطار يهتم بمنظومة التربية والتكوين لاسيما وأن المغرب قطع انشواطا مهمة للنهوض بالتعليم العمومي رغم بعض الإكراهات التي لا زالت عالقة خاصة التفاوت في التعليم بين العالمين الحضري والقرويين، أبرز أن القانون جاء لتسوية مثل هذه العراقيل، مؤكدا أن إصلاح ورش المدرسة أصبح ضرورة ملحة والركيزة الأساسية لتجديد النموذج التنموي الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس.

الأخ أمزازي، الذي أشار إلى أن الوثيقة التشريعية تضمنت عدة مقترحات أهمها، الرموز الوطنية حيث تؤكد على تعميم تحية العلم والنشيد الوطني في كل المؤسسات التعليمية، وتؤكد على إلزامية التعليم من سن 4 سنوات إلى 16 سنة واعتماد سياسة لغوية متنوعة فضلا عن اعتماد التوجيه المبكر الذي حث عليه صاحب

دافع الأخ سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، أول أمس السبت بالرباط، عن اعتماد اللغات الأجنبية لتدريس المواد العلمية، وذلك «ضمانا لجودة التعليم وسعيا لتحقيق المساواة بين كل فئات الشعب المغربي»، قائلا: «مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، المعروض حاليا على البرلمان جاء لإصلاح منظومة التعليم، لكن للأسف، الوثيقة التشريعية اختزلت فقط في مناقشة لغة تدريس بعض المواد خاصة العلمية».

وقال الأخ أمزازي في ندوة علمية نظمتها الحركة الشعبية تحت شعار: «مشروع القانون الإطار مدخل أساسي لإصلاح منظومة التربية والتكوين»، بالرغم من أن النقاش كان يجب أن يعلو عن المزايدات السياسية، لكون إصلاح التعليم ليس شأن قطاع حكومي معين ولا يهم الأغلبية أو المعارضة فقط بل مشروع وطني مجتمعي».

الأخ أمزازي، الذي أبرز أن السياسة اللغوية التي وضعتها الوزارة واضحة، وتستند إلى مرجعيات أساسية وهي الفصل الخامس من الدستور، والخطب الملكية، والرؤية الاستراتيجية، توفق عند المراحل التي مر بها المشروع بهدف التجويد إلى أن توقف في البرلمان بسبب «البلوكاج». وأضاف الأخ أمزازي أن اعتماد



(ت. حميد البوطهري)